

تفسير سورة النساء / 8 الشیخ عبدالعزیز الطریفی (تفسیر آیات الأحكام - الدرس الثاني والستون 26)

عبدالعزيز الطريفي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين اما بعد ففي غرة شهر جمادى الآخرة من عام خمس وثلاثين بعد الاربععمائة والالف نستأنف - 00:00:00 مجالس حول تفسير آيات الأحكام وتوقفنا عند قول الله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء الا ما قد سلف. تقدم معنا في اوائل هذه السورة الله سبحانه وتعالى قد بين ما احل الله جل وعلا للرجال من النساء وما اوجب الله جل وعلا ايضا - 00:00:30

لهم وما اوجب الله عز وجل لهن اجل واما اوجب سبحانه وتعالى لهم عليهن وذلك من الحقوق المادية والمعنوية وتقديم شيء من ذلك ايضا في سورة البقرة. وتكلمنا على احكام المعاشرة - 00:01:00

بالمعرفة واحكام الامساك والتسریح. وتكلمنا ايضا كذلك على العدد وانواعها كلمنا كذلك ايضا على النفقه الواجبة على الزوج وتقلبنا كذلك على شيء من احكام المواريث مما يتعلق بمواريث الاولاد والامهات والاباء والازواج من - 00:01:20 عظيم. وتكلمنا كذلك على شيء من ميراث الاخوة وخاصة ميراث الاخوة لام ويأتي معنا في اية الكالة في اخر سورة النساء الكلام على بقية احكام ميراث الاخوة وخاصة - 00:01:50

الاخوة الاشقاء والاخوة اللي يعبوا وكذلك ايضا فيما يتعلق بميراث الجد والجددة مع الاخوة وكلام العلماء عليهم رحمة الله تعالى في ذلك. ولما ذكر الله سبحانه وتعالى امور الاحكام - 00:02:10

حدود الله جل وعلا المتعلقة بين الزوجين وكذلك ايضا ما يتعلق بالمهر وتمليك الله عز وجل له الزوجة حق الزوجة فيه وحظها الاولى في ذلك وانه لا يجوز ل احد ان يأخذ منه شيئا الا - 00:02:30

بنفس بطيء نفس منها. ذكر الله سبحانه وتعالى بعد ذلك احكام المحرمات من على الرجال وقد اشرنا ايضا في مجالس سابقة الى ان الله سبحانه وتعالى قد ذكر في هذه - 00:02:50

من احكام النساء ما لم يذكره في غيرها ما لم يذكره في غيرها ولهذا غالب عليها هذا الاسم وهي وهو اسم سورة النساء. وكذلك ايضا جاء في هذه الآية من تخصيص - 00:03:10

من تخصيص اليتامي بالاحكام ما ليس ما ليس في غيرها. ولما كان لما كانت احكام النساء في هذه السورة اوفر واكثر واظهر من غيرها. واختصت هذه السورة ببعض المسائل قصاصا ا اكثر من غيرها من المسائل سميت بسورة سميت بسورة النساء. صدر الله سبحانه وتعالى المحترمات - 00:03:30

على الرجال بما نكح الاباء في قوله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء الا ما قد سلف انما ذكر الله جل وعلا اول هذه المحرمات وهي زوجات الاباء انهن يحرمن على الاباء وقدموا - 00:04:00

الله جل وعلا زوجات الاباء في التحريم على غيرهن ليس تحريما ليس تحريما تحريما غليظا لزوجة الاب على غيرها من المحرمات. وانما تحريم الام وتحريم البنت اعظم من تحريم زوجة الاب - 00:04:20

لكن اهل الجاهلية كانوا يتربصون ويستبيحون نكاح ازواج ازواج الاباء بعد وفاتهم وهذا امرا وهذا امر معروف عند

الجاهليين حتى من اشرافهم. ومن ذلك زواج صفوان ابن امية ابن خلف فانه تزوج امرأة ابيه وهي ام هانى بنت ابي طالب وهي اخت علي ابن - 00:04:40

ابي طالب عليه رضوان الله تعالى فكانت زوجة لابيه فلما توفي عنها تزوجها ابنه صفوان وهذا امر معروف وكانوا يعظمون النكاح فيما حرم الله عز وجل من غيرهن. من نكاح الامهات والبنات - 00:05:10

وكذلك ايضا الاخوات والخالات والعمات كانوا يعظمون ذلك ويحرمونه. وقد جاء عن عبد الله ابن عباس عليه رضوان الله انه قال كان اهل الجاهلية يحرمون ما حرم الله من النساء الا الا اثنتين. اما زوجات الاباء والجمع بين الاخرين فكانوا - 00:05:30

يستبيحون ذلك في الجاهلية كانوا يستبيحون ذلك في الجاهلية هذا في الاعم الاغلب. وان وجد من يستحل غير ذلك فان العرب وزنية هذا في اصلها. وان كان في افرادهم من يستحل نحلة المجنوسية فيقول بنكاح المحارم - 00:05:50

ولكنهم قلة ولها وجد في افرادهم من يطأ ابنته استحلانا لانه على ملة المجنوس. والمجنوس يحلون نكاح المحارم يستحلون نكاح المحارم على خلاف عندهم في مقدار ما يحرم منهم من يحرم الام ومنهم ومنهم من يحلها - 00:06:10

الله واياكم من ذلك. وهذا في قوله جل وعلا لا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء. انما قدم الله جل وعلا على غيره - 00:06:30

وهذا يؤخذ منه معنى من المعاني انه ينبغي للمصلح والعالم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يقدم من جهة الاهتمام ما ظهر التفريط فيه وان كان غيره اولى بالاهتمام به او لا بالاهتمام بالاهتمام به. وذلك ان الله سبحانه وتعالى صدر - 00:06:50

هذا الامر وهو نكاح زوجات الاباء على غيرهن من المحرمات مع ان غيرهن اولى منهن من جهة التحرير فان نكاح الام اعظم واغلظ من النكاح من نكاح زوجة الاب وهذا لا خلاف لا خلاف فيه. بل ان ايضا البنت والاخت والعمه والخالة - 00:07:10

في الشريعة من نكاح زوجتي من نكاح زوجة الاب من نكاح زوجة الاب باعتبار ان الله سبحانه وتعالى انما حرم على الرجل هؤلاء المحرمات لاجل النسب. وامر النسب دائم لا ينفك. واما بالنسبة لنكاح زوجة الاب - 00:07:30

انها لم تحرم الا لهذه العلة وهي وطء الاب لها. واما قبل ذلك فلم تكن محرمة. واما بالنسبة للام والاخت البنت والخالة والعمه ونحو ذلك فالحرمة في ذلك ابدية. وما كان محرما تحريما ابدا اغلاظ من غيره مما يحرم. مما - 00:07:50

حرم لعنة عارضة او طرأ عليه اباحة قبل قبل التحرير. او قرأ عليه تحريم عارض. تحريم فكان مباحا قبل ذلك ومباحا بعد ذلك فانه اغن في التعريب. وهذا كحال نكاح كحال نكاح - 00:08:10

اختين جميعا كعلى نكاح الاخرين فان الله عز وجل حرم على الرجل ان يجمع بين الاخرين واحل له ان يأخذهن ان يتزوج واحدة قبل ذلك ولو طلقها وقدر ان طلقها ثم اراد ان يتزوج اختها بعد ذلك فلا حرج فلا حرج - 00:08:30

فلا حرج عليه لان الله جل وعلا انما حرم الجمع. فالمسألة في نكاح امهات الاباء في نكاح ازواجهم الاباء محل اتفاق عند عند العلماء على ان التحرير في ذلك ابدية. ان التحرير في ذلك ابدية على خلاف في مسألة في - 00:08:50

مسألة الجمع بين الاخرين. وانما حرم الله سبحانه وتعالى نكاح ازواج الاباء تعظيمها للاباء ومنظتهم وذلك انهم يكرهون ان يطأ الابن ما وطأ الاب ما وطأه الاب وكذلك ايضا فان حدود الله جل وعلا وما يفرضه من شرائع - 00:09:10

الاصل فيها الاصل فيها الامثال ضفت العلة في ذلك او لم او لم تظهر. وكما انه يحرم على الابن ان يتزوج زوجة ابيه فيحرم كذلك على الاب ان يتزوج زوجة ابته ولو طلقها بعد ذلك. ولهذا قال الله جل وعلا وحائل - 00:09:40

وابنائكم الذين من اصحابكم فحرم الله سبحانه وتعالى على الاباء ان يتزوجوا حائل الابناء وحرم الله على الابناء ان يتزوجوا حائل الاباء وحرم الله جل وعلا على الاباء ان يتزوجوا حائل حائل الاباء وايهمما اغلاظ؟ زوجة الاب على الابن - 00:10:00

ام زوجة الابن على الاب؟ ظاهره ان الله سبحانه وتعالى غلظ الزوجة الاب على الابن الاب على على الابن ولهذا قدمها بل وصفها بوصف لم يصفه فيه لم يصفه في وصف حائل الابناء - 00:10:20

كما في قوله جل وعلا انه كان فاحشة ومقتا وسأء وسأء سبلا. وهذا دليل على التشديد والتغليط. ثم ايضا في قوله سبحانه وتعالى ولا

تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء الا ما قد سلق. هنا النهي يختلف عن لفظ التحرير فيما يأتي في قول الله جل وعلا حرمت عليكم
امة - 00:10:40

وبناتكم فالله جل وعلا حرم المحرمات من النساء وهن سبع عشرة امرأة التي حرمها الله جل وعلا على الرجال ذكر الله سبحانه وتعالى بقية المحرمات بلفظ التحرير بقوله حرمت عليكم. واما بالنسبة لزوجة الاب فالله حرمها بقوله - 00:11:00
ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء الا ما قد سلق. في هذا اشارة الى ان هذا الامر كان موجودا سائرا عندهم قبل تحريره. واما نكاح الامهات والبنات والاخوات والعمات والحالات فلم يكن سائرا عندهم. وانما بين الله جل وعلا ثبوت هذا - 00:11:20
تحريم ثبوت هذا التحرير وقرينة ذلك ان الله جل وعلا قال ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء الا ما قد سلق يعني لوجود شيء سالف في ذلك ان لوجود شيء سالف في ذلك كما قيد الله سبحانه وتعالى ذلك في مسألة الجمع بين الاخرين - 00:11:40

لا الا ما قد سلق كما يأتي بيانه باذن الله باذن الله تعالى. وهذا يؤيد ما جاء عن عبد الله ابن عباس ان اهل الجاهلية كانوا يحرمون ما حرم الله الا نكاح زوجات الاباء والجمع بين الاخرين لأن الله قال في كل واحد منها قال - 00:12:00
ما قد سلق فقال في نكاح زوجات الاباء قال الا ما قد سلق وقال في الجمع بين الاخرين الا ما قد سلق يعني انهم كان يعني انهم كانوا كانوا يطئون بظهورهن ويستحلونهن قبل ذلك. وفي هذا اشارة الى - 00:12:20
ان الى ان دليل الفطرة الذي غرسه الله عز وجل في نفوس الناس يتجزأ فربما يزول من البعض وربما يبقى وربما يبقى كله. وذلك ان الله سبحانه وتعالى جعل دليل الفطرة قويا في مسألة الامهات - 00:12:40
والبنات والاخوات وكذلك الحالات والعمات وبنات الاخ وبنات الاخت بالنسبة لعمهن وخالفهن ان يطأهن فيبين الله سبحانه على ذلك التحرير. ولما كان اهل الجاهلية يحرمون هذا الامر في جاهليتهم دل على ان في فطرتهم شيء من الاستقامة. لم يدخلوا - 00:13:00
في ابواب النكاح مدخلا تماما كما دخل في ابواب العبادة كما دخل في ابواب العبادة ودخل في ابواب في بعض الانواع
نكاح زوجات الاباء والجمع بين وبين الاخرين. وبهذا نعلم ان الاصل فيما - 00:13:20
دليله وازع الطبع عدم العذر لقيام الامر الامر فيه. وذلك ان الله وتعالى قيد ما سلق في الحالتين في حال نكاح
الامة في حال نكاح زوجات الاباء والجمع بين الاخرين. واما البقية - 00:13:40

مع وجودها في الجاهلية ولكنها نادرة كنكاح البنات فهو موجود في موجودة عند بعض الجاهليين. وقد ذكره بعض اهل السير من
كان على ملة مجوسية ونحو ذلك. مع ذلك لم يقل الله جل وعلا الا ما قد سلق لانه لا يمكن ان يكون مباحا ما سلق وما خلف - 00:14:00

لانه حرم بالطبع ومن استحل شيئا من ذلك فهذا دليل على انحراف فطرته. فهذا دليل على انحراف على انحراف فطرته
وعدم عدم عذر بهذا بهذا الانحراف. وبهذا نعلم ان الاصل فيما دليله - 00:14:20
فيما دليله الفطرة انه لا يعذر لا يعذر المخالف فيه لا يعذر المخالف فيه وليس لاحد ان يتزوج امه او اخته او بنته او نحو ذلك ويقول
اني لا اعلم بالتحرير لان دليل الفطرة قائم. لان دليل الفطرة في ذلك في ذلك - 00:14:40

وتقدم معنا ان دليل الطبع اقوى في النفوس من دليل الشرع ان دليل الشرع هو اقوى في النفوس من دليل الشرع لان الله هو
الذي طبع كما انه هو الذي شرع. لان الله هو الذي طبع كما انه هو الذي الذي شرع. طبعا - 00:15:00
النفوس على النفرة من بعض المحرمات التي اكدها الله جل وعلا تحريرها تأكيد الله جل وعلا تحريرها في كتابه في كتابه العظيم واذا
اجتمع تحرير الطبع مع الشرع كان ذلك اكل. كان ذلك اكدا الكلام على هذين البابين يحتاج - 00:15:20

لا التفصيل فيما في دلالة الطبع ودلالة الشرع وتحريم الطبع وتحريم الشرع ووازع الطبع ووازع الشرع. وقوله سبحانه وتعالى
ولا نكح ما نكح اباوكم من النساء الا ما قد سلق. ذكر الله جل وعلا هنا النكاح وما ذكر الوطا وما ذكر الوطا والنكاح في لغة العرب هو - 00:15:40

الضم والجمع والضم والجمع. فهل المراد بذلك هو النكاح بمعنى العقد ام المراد بذلك مطلق الوطأ سواء كان وطأ ام بعقد او بغير عقد؟

يعني وطأ الانسان وطأ الانسان سفاحا وطأ الانسان سفاحا او نكاحا كان ذلك بصورة مشروعة او بصورة - 00:16:00

او بصورة ممنوعة. الخطاب في ذلك هنا بالنكاح. قوله هنا ولا تنكحوا ما نكح اباوك من النساء النكاح الاصل فيه انه ما كان بعقد انه ما كان ما كان بعقد. وهل يطلق على الوطن من غير عقد - 00:16:20

نكاح وهل يطلق على الوطن من غير عقد النكاح ام لا يطلق؟ نقول في في عرف الشرع واصطلاحه لا يطلق لا يطلق على الزنا نكاح. لا يطلق على الزنا نكاح وانما النكاح يطلق على العقد. يطلق على على العقد - 00:16:40

وقد اختلف العلماء عليهم رحمة الله تعالى في الخطاب هنا في قوله ولا تنكحوا ما نكح اباوك من النساء. هل المراد بذلك ما نكحه الان اباء بصورة مشروعة او ممنوعة فيدخل في ذلك العموم اما المراد بذلك ما كان على سبيل على سبيل التشريع وهو العقد - 00:17:00

قوله ولا تنكحوا هو شامل للامرین بلا خلاف. بلا بلا خلاف ان الانسان لا يجوز له ان يطأ امرأة ابيه بعقد او بغير او بغير عقد وهذا وهذا لا خلاف لا خلاف فيه. وانما الخلاف في قوله جل وعلا الا ما نكح اباوك. فنكاح - 00:17:20

الاباء السالف هل هو ما كان بعقد مشروع او ما وطأ الاباء من النساء ولو كان بحرام يحرم على الابناء ان يتزوج ما وطأه ابوه عن حرام كان في جاهلية او كان او كان في اسلام. اختلف العلماء عليهم رحمة الله تعالى في - 00:17:40

بالخلاف بالنكاح الثاني في ذلك على على قولين ذهب جمهور العلماء الى ان المراد بالنكاح هنا بمعنى الشرع وهو العقد ان المراد بذلك العقد ان ما عقد عليها الاب سواء دخل بها او لم يدخل بها حرم على على - 00:18:00

على الابن ان يطأها حرم على الابن ان ان يطأها. واما اذا وطأ الرجل امرأة سواء كان بجاهلية او باسلام هل يقع الخطاب في قوله ولا تنكحوا ما نكح اباوك من النساء الا ما قد سلف نقول - 00:18:20

للوطء من غير عقد هذا لا خلاف فيه لانه زنا. لانه زنا. واما بالنسبة لوطئها بعقد فذهب بعض العلماء الى جواز ذلك الى جواز ذلك وهذا قول جمهور العلماء. ان المراد بنكاحه هنا هو النكاح المشروع. النكاح - 00:18:40

المشروع هو الذي يكون يكون بعقد. وذهب بعض العلماء وقال ابي حنيفة وهو قول الامام مالك رحمه الله. روایة عنه الى ان المراد بذلك جميع انواع الوطن جميع انواع الوطأ سواء كان مشروع او ممنوعا نكاحا او سفاحا نكاحا او - 00:19:00

او او سفاحا فانه يحرم على الابن ان يطأ يحرم على الابن ان يتزوج امرأة وطأها ابوه وباي نوع من انواع من انواع الوطن. والاظهر والله اعلم ان المراد بالنكاح هنا هو معنى الشرع هو معنى الشرع وهو العقد - 00:19:20

لانه يلزم من ذلك يلزم من القول بان المراد بالوطأ هو المباشرة سواء كان بعقد او بغير او بغير عقد يزن من ذلك ان الرجل اذا عقد على امرأة من غير ان يدخل بها فطلاقها قبل دخوله - 00:19:40

وخلوته بها انه يجوز لابنه ان يطأها ويتزوجها بعد بعد ابيه. وهذا مخالف لاجماع العلماء ومخالف لظاهر لظاهر الدليل. فالحمل على معنى على معنى الوطأ وهو المباشرة ما يقام عليه الحد اذا كان اذا كان حراما يخرج من ذلك العقد يخرج من ذلك العقد في غير المدخول في غير المدخول بها وهذا مخالف ظاهر ظاهر الدليل - 00:20:00

الاصل والقاعدة عندنا انه اذا تعارض اذا تعارض معنى الشرع ومعنى اللغة فان انه يقدم معنى الشرع على معنى على معنى اللغة. وان كان في اللغة ان المراد بالنكاح هو الظم والجماع هي الضم - 00:20:30

والجماع فيدخل فيه بعقد او بغير او بغير عقد فيدخل فيه بعقد او بغير عقد ولكن في استعمال في استعمال والسنة فان النكاح لا يطلق الا الا على ما كان بعقد. وهذا يؤخذ منه - 00:20:50

جملة وهذا يؤخذ من جملة من القرآن. اولها ان الله سبحانه وتعالى ذكر النكاح في كتابه في اه في مواضع وارد به وارد به العقد. الامر الثاني ان الله سبحانه وتعالى - 00:21:10

قال بعد ذلك حينما ذكر المحرمات قال حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم التحرير هنا هل هو تحريم للزنا او تحريم للعقد عليهم؟ نعم

تحريم للعقد عليهن لأن هذا ليس موضع بيان فواحش - 00:21:30

ليس موضع بيان بين فاحش وإنما موضع بيان عقود. إنما موضع بيان عقود. وكل ما ذكره الله سبحانه وتعالى في سياق هذه الآيات ذكره الله جل وعلا في بيان العقد عليهم والفالاصل فانهم يعظمون الامهات ويعظمون البنات ويعظمون الاخوات ويعظمون الحالات -

00:21:50

كذلك العمات وغير ذلك مما حرمته الله سبحانه وتعالى سوى ما تقدم من استثناء عبد الله بن عباس مما حکاه عن آل عن أهل الجاهلية قرينه الثالثة في هذا أن الله سبحانه وتعالى قال في المحرمات من النساء قال وحلائل ابناكم الذين من اصلابكم حلائل الاباء كيف تكون حليم - 00:22:10

الابن يجوز للابن ان يطأها الا بعقد. يعني انها حلت له. فإذا لم يكن ثمة عقد لم تسمى لم تسمى حليلة دليل على ان الذي احلها للابن هو العقد بها فالمراد من ذلك هو فالمراد من ذلك من ذلك - 00:22:30

هو النكاح الذي يكون يكون بعقد. وهذا وهذا قرينه. ثم ان تحريم ثم ان تحريم زوجات الاباء مقابلة لتحريم زوجات الاباء فان الله حرم على الاباء زوجات الاباء كما حرم على الاباء زوجات الاباء فذكر في الاباء في قوله وحلائل - 00:22:50

ابنائكم الذين من اصلابكم كذلك حرم الله جل وعلا كذلك ايضا زوجات زوجات الاباء ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء لا يختلف العلماء عليهم رحمة الله على ان على ان ما وطأه الاب - 00:23:10

بنكاح بنكاح او وطأه بملك يمين انه يحرم على الابن ان يطأها بعده ان يطأها بعده. فإذا اشتري الابن امة ابيه قد وطأها بملك يمين. فإنه يحرم عليه ان يطأها. ويصبح - 00:23:30

ملك يمينه له ويصبح حينئذ ملك اليمين ملك اليمين له. وقد يقول قائل هل يصح ملك اليمين من غير وطأ؟ نقول نعم مسيح ملك اليمين من غير وطأ وهذا له صور. من هذه الصور نعم المزوجة ومن الصور - 00:24:00

الموعظة ومنها المشركة قد تكون امة لكنها مشركة هل يجوز ان تطأ المشركة؟ لا يجوز اذا كانت حرة فكيف اذا كانت امة؟ اذا كانت امة. فالامامة التي تعطي هي الامامة الكتابية او الامامة او الامامة المسلمة. نعم. واذا واذا - 00:24:20

الاب امرأة بعقد او بملك يمين فإنه يحرم على يحرم على الاباء ان يطؤوا يطعنون والحرمة في ذلك ابدية والحرمة في ذلك في ذلك ابدية. وسواء كان النكاح صحيحاً بینا او كان نكاح شبهة - 00:24:50

او كان نكاح شبهة لا خلاف عند السلف في ذلك لا خلاف عند السلف في ذلك. وإنما اختلفوا في وطأ التحريم وذلك كالزناء في من؟ وقع زانيا او عقد على امرأة وهو يعلم تحريمها عليه. وهو يعلم تحريمها - 00:25:10

عليه فإن الحكم في ذلك الحكم في ذلك في ذلك واحد. وقوله جل وعلا ولا تنكحوا ما نكح اباوكم من النساء لا يختلف العلماء على ان الحكم للاباء وان علوا. على ان الحكم للاباء وان علوا سواء نكح الاب او نكح الجد فإنه يحرم على الابن والحفيد - 00:25:30

فإنه يحرم على الابن والحفيد في ذلك والعلة في هذا ايضا باقية وهي كذلك ايضا بالنسبة للاباء وان نزلوا. وهي كذلك ايضا في الاباء اي وان نزلوا في قول الله جل وعلا وحلائل ابناكم الذين من اصلابكم. وفي قوله سبحانه وتعالى ما نكح اباوكم من النساء في قوله من النساء - 00:25:50

وان كثرنا وان تعددنا فإذا نكح بامرأة او امرأتين او ثلاثة او اربعة او اخذ وطلق واكثر فإنه يحرم على يحرم على لابنائه ان يتزوجوا ما نكح اباوكم من النساء. في قوله الا ما قد سلف اشاره الى قول عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى - 00:26:10

وفي هذا ايضا عفوا عما عما مضى من المخالفة وجبر ايضا لما وقع فيه الناس مما لم يقطعوا بتحريمها فان نكاح زوجات الاباء مما لا تدل عليه الفطرة دالة تامة على تحريمها بخلاف - 00:26:30

الامهات والبنات والاخوات فان الفطرة في ذلك تدل عليه دالة تامة. ويقصر كل ما تبعدهن كنكاح العم ونكاح الحالات تضعه يضعه في ذلك دليل الفطرة يضعف في ذلك دليل الفطرة وكلما قربنا فان دالة الفطرة في ذلك - 00:26:50

في ذلك في ذلك تقوى. وتقدم معنا الاشارة انه اذا قوي دليل الفطرة ضعف دليل الشرعه. ضعف دليل الشرعه ومعنى هذا ان الشريعة

نكتفي بدلالة الفطرة على على التحرير لأن الله هو الذي طبع الناس وهو الذي فطّرهم كما في - 00:27:10

لقول الله جل وعلا فطرة الله التي فطر الناس عليها. قوله سبحانه وتعالى الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتا وساء سببا. هنا

هل الاستثناء هنا في قوله الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتا وساء سببا وصف المقت - 00:27:30

والفاحشة وسوء السبيل لوضع زوجات الاباء مما سلف او مما خلف مما علم بعد التحرير مما علم بعد بعد التحرير. ظاهر

السياق ان الوصف في ذلك شامل لوطأ لوطأ زوجات - 00:27:50

الاباء بعد العلم بالتحريم. لأن هذا ما يناسب السياق لأن السياق في سياق العفو عن ما مضى. فلا يوصف ما عفا عفي عنه بالفحش

وسوء السبيل والمقت وقد عفا الله سبحانه وتعالى وقد عفا الله جل وعلا عنه وانما المراد - 00:28:10

ذلك ان من فعل ذلك بعد قيام الحجة بعد قيام الحجة عليه. بعض المفسرين قال انها شاملة السابق واللاحق ومنهم من قال ان

الوصف شامل اللاحق وهو وهو الظاهر في هذا في هذا الباب - 00:28:30

مهمة جدا وهي تتعلق في مشائر اليمان ومسائل التكفير ايضا وهي من المسائل الشائكة في

كلام في كلام من المتقدمين ايضا ومن المتأخرین. هنا لما ذكر الله جل وعلا النهي في النكاح في قوله ولا تنکحوا ما نکح - 00:28:50

ذكرنا ان النكاح هنا والمراد به العقد المراد به العقد. يعني لا تعقدوا على زوجات ابائكم. لا تعقدوا على زوجات ابائكم ثم وصف الله

ذلك العقد بقوله انه كان فاحشة ومقتا وساء سببا. ما وصفه بالكفر ما وصفه بالكفر. هل العقود - 00:29:10

المحرمة تدل على استباحتها تدل على استباحتها حينئذ يكفر فاعلها ام لا؟ فإذا تعاقد اثنان على امر محرم تعاقد

اثنان على امر محرم كأن يتعاقد ولی - 00:29:30

المرأة التي هي زوجة الاب والابن على تزويج زوجة الاب لابن الاب ويعلمان بالتحريم. فهل هذا استحلال ام لا؟ جاء عند الامام احمد

رحمه الله في المسند وعند النسائي وابن ماجة - 00:29:50

غيرهم من حديث البراء بن عازب انه قال رأيت عمي الحارت ابن عمر وقد عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء ان ان يقتل

رجلًا بنى بأمرأة أبيه. هنا النبي عليه الصلاة والسلام امر بقتل رجل بنى - 00:30:10

لا زنى بنى يعني انه عقد عليها عقد علىها قال بنى بأمرأة أبيه بنى بأمرأة أبيه البناء بأمرأة الاب عقد اليس كذلك؟ هل هذا

استحلال؟ هل يلزم من الاستحلال ام لا - 00:30:30

جاء عن الامام الشافعي رحمه الله الى انه ليس استحلال وانما هو زنا. وانما هو وانما هو زنا. دعنا نكمل هذه المسألة وهي مسألة مهمة

الحقيقة تحتاج الى تفصيل في التعاقد على امر محرم. هل يلزم منه او يقتضي التحرير - 00:30:50

الاستحلال المعقود عليه وحينئذ يلزم تكفير المتعاقدين ام لا؟ ام هذا؟ ام هذا فعل مجرد خلاف العلماء في ذلك لعلنا نتكلم عليه

بتفصيل وتذليل وكلام الائمة عليهم رحمة الله تعالى في مجلس سابق ولا اريد الاختصار في هذه المسألة لانها مسألة - 00:31:10

همة جدا وينبني عليها مسائل تكفير اه اه اعيان واشخاص وربما انظمة ونحو ذلك فهي تحتاج الى الى تفصيل وبيان نكملها باذن الله

تعالى في الدرس القادم وسلم وبارك على نبينا محمد - 00:31:30